

عبد القادر عبدالمعطي العرة

abdulqader.alazzeah@gmail.com

0021265955594

مقالة بحثية

باحث في سلك الدكتوراه في جامعة محمد الخامس - الرباط

تخصص علوم سياسية وقانون دولي

باحث في كرسي الحضارة الإسلامية والمشارك الإنساني - جامعة محمد

الخامس - الرباط

باحث في مركز خالد الحسن للدراسات والأبحاث - الرباط

المحور الرابع:

التنمية الاجتماعية المستدامة: أهمية التناسق والتكامل الاجتماعي

"الأونروا بين التنمية المستدامة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين"

تقديم:

في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، تم تأسيس الأونروا بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والتي بدأت عملها في الأول من شهر أيار عام 1950.

ووفق تعريف الأونروا للاجئ، فإن "الاجئي فلسطيني يكونون هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران 1946 وأيار 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948"¹.

تقدم "الأونروا" المساعدة والحماية لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم؛ وتقدم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الجهود طويلة الأجل في التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين وضع المخيمات والدعم المجتمعي وتوفير القروض الصغيرة للعائلات الفلسطينية. ويتم تمويلها بشكل كامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تعتبر التنمية المستدامة من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، وتتطلع إليها الشعوب؛ ذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع².

¹. انظر: موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: <https://www.unrwa.org>

². هشام المكّي، سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل عملية ورؤى نقدية، مركز نماء للبحوث والدراسات، تساؤلات 3، بيروت ط1، 2014، ص20.

ولا يخفى أن أهمية الحديث عن إشكالية التنمية المستدامة ودور هذه المنظمة الدولية في ذلك؛ هي أهمية تتصل بالموقع المركزي الذي باتت تحتله هذه المنظمات من جهة على الساحة السياسية والاقتصادية في الوقت الراهن، ومن الدور المحوري، من جهة أخرى، الذي تلعبه في تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ومحاولتها بشكل خاص لإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين.

وقد انشغل العديد من المنظرين بدراسة هذا المفهوم خاصة بعد بداية مسلسل الاستقلال السياسي للدول المستعمرة وتخلصها من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، وسعيها نحو نيل استقلالها الاقتصادي حتى يتأتى لها إنقاذ اقتصاداتها من الدمار الذي لحق بها وتحقيق تنميتها المستدامة، وذلك عن طريق تكتلها ومطالبتها بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفرض سيادتها الدائمة على ثرواتها الطبيعية.

ومن ما تحتله التنمية المستدامة من أهمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، جاء قرار الجمعية العامة في 25 أيلول 2015: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بهدف النهوض بالمستوى الإنساني اللائق للجماعة المجتمعية أينما وجدت، ولمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية الألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، باعتبارها أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي³. ومن خلال ذلك من الضروري بيان مدى أهمية التنمية المستدامة للنهوض بدول العالم الثالث، ودور وكالة الأمم المتحدة "الأونروا" بشكل خاص بتحقيق هذه الأهداف السبعة عشر، وغاياتها البالغ عددها 169 غاية، التي جاءت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، محاوله منها لتخفيف ما يعانيه اللاجئ الفلسطيني من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، والذي لعب الفكر الاحتلالي للاحتلال "الإسرائيلي"⁴ دوراً واضحاً وجلي في إحداث هذا الخلل التنموي والته الذي تعيشه فلسطين ونخبها بين البحث عن الهوية وتحقيق التنمية المستوجبة.

³. أنظر، نص قرار الجمعية العامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 25 أيلول/ سبتمبر 2015، الشابكة:

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf

⁴. إسرائيل كلمة عبرانية مركبة من "إسرا" بمعنى: عبد، ومن "إيل" وهو الله، فيكون معنى الكلمة: عبد الله، المقصود به يعقوب حفيد إبراهيم الخليل عليه السلام، وأبناؤه وهم إسرائيل الذي ورد ذكرهم في الأسفار ودورهم محضور في منطقة حاران حيان حالياً، وبني إسرائيل كانوا في غابر الزمن شعباً تاريخياً عاش غرب الجزيرة العربية، متحولاً فيها على مراحل من البداوة إلى التحضر، فبنو إسرائيل كانوا في زمامهم شعباً دان باليهودية، ولم يعد له أثر بعد أن انحلت عناصره وامتزجت بشعوب أخرى في شبه الجزيرة العربية وفي غير شبه الجزيرة العربية، وهذا ما حدث لغيره من الشعوب البائدة، أنظر: أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، (القاهرة: العربي للإعلان والنشر والطباعة، 1993، ط2، المقدمة، ص.ع. أما الديانة اليهودية، فهي ديانة توحيدية وضعت أسسها أصلاً على أيدي أنبياء من بني إسرائيل، بناءً على تورا سيدنا موسى. وكما ذكرنا بأن بني إسرائيل أول من دان باليهودية، لكنهم لم يكونوا وحدهم اليهود في زمامهم، فرما انتشرت الديانة اليهودية على أيديهم أول الأمر ولكنها استمرت في الانتشار بعد زوالهم وانقراضهم كشعب. ولازالت هذه الديانة اليهودية منتشرة في معظم أرجاء العالم بين شعوب مختلفة بعيدة كل البعد عن بني إسرائيل من ناحية اللغة والعرق، مع العلم بأن هناك البعض من بني إسرائيل القدامى لا بد أنهم انصهروا في المجتمعات اليهودية التي انتظمت في مختلف الأقطار بعد زوال ملك إسرائيل، وفي المقابل هناك عناصر من شعب إسرائيل انصهرت في مجتمعات عربية، مصرية أو يمنية، أو شامية، أو عراقية، واعتنقت مع مرور الزمن الديانة المسيحية والإسلام، أنظر كمال الصليبي، عفيف الرزاز، **التوراة جاءت من جزيرة العرب**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 6، 1997، ص12. وعليه فنحن نفضل تسمية الاحتلال الصهيوني بالأحتلال "الإسرائيلي" لأنه من غير الممكن تسميتهم نسبه إلى نبي الله فأ ن ربط أسم هذه الدولة بأسم النبي يعقوب عليه السلام "إسرائيل" هو تضليلٌ للتاريخ وتدنيس لكل ما هو مقدس. فيقال بالغة الإنجليزية "Israel" ونحن نعتمد تسميتها بالترجمة نفسها باللغة العربية "إسرائيل".

يتمحور موضوع دراستنا هنا حول دور الأونروا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في داخل فلسطين ودول الطوق بإعتبار أن الأونروا هي أهم مؤسسة دولية معنية بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والخروج بهم من العجز والهوان الذي يعانون منه، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الأساسية التالية: إلى أي حد يمكن تجنيب اللاجئين الفلسطينيين من التداعيات السلبية المنتظرة نتيجة وقف دعم الأونروا ومنعها من أداء وظيفتها، وما هي البدائل المتاحة للقيام بالوظائف التي كانت تقوم بها من قبل، وهل يمكن لهذه البدائل النهوض بأهداف وغايات التنمية المستدامة لعام 2030؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ✓ ماهية التنمية المستدامة؟
- ✓ إلى أي مدى ساهم الاحتلال في الوقوف عثرة أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين؟
- ✓ ما هي التفسيرات التي تقدمها أدبيات الاقتصاد السياسي لأزمة التنمية في فلسطين؟
- ✓ كيف ساهم عمل "الأونروا" في مجالي الإغاثة والتنمية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030؟

فرضية الدراسة:

وفي إجابتنا عن هذه الإشكالية تنطلق الورقة التي بين أيدينا من فرضية مفادها أن فشل التنمية في فلسطين وتحقيق تميمتها الاقتصادية والنهوض باللاجئين الفلسطينيين وحل هذه المشكلة حلّ دائماً يعود لمجموعة من الأسباب والتمثلة أولاً: بالاحتلال "الإسرائيلي" لفلسطين، الذي ينكر حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية ويستمر في تضيق الخناق على الشعب الفلسطيني، ومحاولاته الفاشلة لتقويض عمل الأونروا وتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية، بالإضافة لسياسة الاحتلال الرامية إلى إحجام السياسة الفاعله للسلطة الفلسطينية في تبني إستراتيجية تنمية خاصة بفلسطين وقادرة على تحرير اقتصادها من التبعية وفك روابطها مع النظام الرأسمالي العالمي بالشكل الذي يجعلها قادرة على تخليص شعبها من الركود. وثانياً: الإنقسام الذي يعيشه الشعب الفلسطيني منذ أكثر من اثنا عشر عاماً، ولذلك من الضروري إيجاد البدائل الناجمة لتحقيق اهداف وغايات التنمية المستدامة لعام 2030 وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ أضف إلى ذلك ضرورة تبني منظمة التحرير الفلسطينية محاولات خاصة وسياسات عمومية جادة للإرتقاء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق عمل الأونروا.

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة سلفاً، سنعمل على معالجة الموضوع من خلال مبحثين أساسيين، نخصص الأول للتعرف على ماهية التنمية ودور وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى، في تحقيق هذه التنمية فيما نستعرض في المبحث الثاني مقاربات الاقتصاد السياسي لإشكالية التنمية في فلسطين واهم الإستراتيجيات والبدائل التي تعتمدها الوكالة أو سوف تعتمدها لتوسيع قاعدة مانيحيها، بعد وقف الدعم عنها ومدى أثر ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية ودور وكالة الأمم المتحدة "الأونروا" في تحقيق التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن موضوع التنمية المستدامة يحتل موقع الصدارة في أجندات الدول والمؤسسات الدولية وذلك لما تلعبه من دور فعال في الخروج بالدولة من الفقر والبؤس الذي ترزح تحته، وهذا ما عجزت عنه بعض الدول عن تحقيقه رغم ما تزخر به من ثروات طبيعية هائلة ومن موقع استراتيجي مهم، ويمكن أن نرجع فشل هذه الدول في تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية لعدة عوامل منها الإرث الاستعماري وتكالب الدول العظمى على ثرواتها وسياسيات المؤسسات الدولية الاقتصادية التي لا تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبعض هذه الدول وافتقارها لسياسات تنموية وعمومية خاصة بها. سنحاول في هذا المبحث التعريف بماهية التنمية المستدامة والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي ومدى أهمية التنمية المستدامة في النهوض بالمستوى الإنساني اللائق لشعوب الأرض وذلك في **المطلب الأول**. وسنخصص **المطلب الثاني** للحديث عن الدور الكبير الذي لعبته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل وتنمية اللاجئين الفلسطينيين، خلال أكثر من 69 عاماً من ولادتها في التخفيف عن اللاجئين الفلسطينيين معاناته منذ نكبته عام 1948.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة وتطور مفهومها

يعود الظهور الأول لمفهوم التنمية إلى نهاية القرن الثامن عشر لكنه استعمل بالمعنى الذي يجيل إلى تطور المجتمعات نحو الرفاهية، حيث استخدمت كلمة التقدم المادي والتقدم الاقتصادي للدلالة على التنمية بمفهومها الحالي. وفي القرن التاسع عشر استخدمت مصطلحات أخرى من قبيل التحديث والتصنيع⁵.

ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير من قبل الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة "جروهارلن برونوتلاندا" لتقدم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

لقد ارتبط ظهور مفهوم التنمية بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي، ولطالما اعتبر علماء الاقتصاد أنه لا فرق بين التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي إلى أن جاء من ميز بين هذين المفهومين، واعتبر أن النمو هو مفهوم كمي في حين أن التنمية هي تغيير نوعي يمس البنية الاقتصادية والاجتماعي للدولة ويرافقها تنوع للأشطة الاقتصادية وتزايدها لأن التنمية المستدامة لا بد أن تحقق في النهاية تنمية على مستويات متعددة اجتماعية وسياسية وثقافية...⁶.

⁵. هشام المكى، *سؤال التنمية في الوطن العربي مداخيل عملية ورؤى نقدية*، مركز نماء للبحوث والدراسات، تساؤلات 3، بيروت ط1، 2014، ص20.

⁶. محمد محمود ولد محمد، "تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الإنجازات وتراكم الديون الخارجية (نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر 2001-2010)"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صيف - خريف 2012، العددان 59-60، ص 136.

وقد تناولت العديد من الدراسات التنمية الاقتصادية الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالأول يشير إلى الزيادة في الدخل القومي للفرد، في حين أن التنمية المستدامة تعتبر مفهوما أشمل وأوسع لأنها تسعى لتحقيق رفاهية للإنسان مصحوبة بنتائج ثقافية وسياسية واجتماعية هامة⁷.

فالتنمية هي تلك العملية التي تقضي على التخلف بشقيه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، الشيء الذي ينعكس بشكل إيجابي على حياة الفرد والمجتمع على جميع المستويات. وأن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها، بينما التنمية تخضع لتخطيط وتوجيه وتدخل الدولة التي تتولى مهمة تنمية المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي ظاهرة تسبق التنمية وتحدث في المدى القصير، عكس التنمية المستدامة التي تتحقق على المدى الطويل⁸.

من المعلوم أن الحديث عن مفهومي التنمية والنمو يقع فيه نوع من الخلط بينهما يجب أن نتجاوز في هذا الصدد ونضع كل مفهوم في سياقه، فالنمو الاقتصادي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للوصول إلى مستوى معيشي عالي عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها، بما يضمن تحقيق معدل مرتفع في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع⁹.

بينما ترمي التنمية المستدامة إلى الخروج بالدولة من ظلمات التخلف إلى نور التقدم، وهي عملية تتطلب إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بانتقال الاقتصاد من اقتصاد تابع إلى اقتصاد ينطلق من النمو الذاتي وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهو ما يحدث نتيجة تغييرات تمس كل من هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، والقضاء على جميع أشكال الفقر والجوع، والحد من أوجه عدم المساواة والعمل على خلق فرص للتعليم الجيد والعمل اللائق. ومن هنا يمكن اعتبار أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية واعية توجهها المجتمع الدولي والدولة التي لها القدرة على استخدام موارد مجتمعها لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية والأجتماعية، فالتنمية المستدامة بشموليتها تعمل على تأمين انتقال الدولة من وحل التراجع الاقتصادي إلى كيان جديد آمن يتمتع أفرادها بحضارة ديناميكية عنوانها الجد والعمل والعلم والصحة والتطور والتجديد، يعمها الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية¹⁰.

إن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة هو القطع مع حالة التراجع الاجتماعي والاقتصادي والدفع بالدولة باتجاه تحقيق إقلاعها على جميع الأصعدة، وبذلك فالتنمية المستدامة تخوض معركة مزدوجة ضد التخلف والتبعية بشتى صورها، وأن التخلص من هذين العاملين يمكن اعتباره من أهم الشروط الضرورية لنجاح العملية التنموية، وذلك بهدف الوصول إلى الغايات الأساسية التي جاءت فيها خطة للتنمية لعام 2030، فالتنمية المستدامة الناجحة تحقق باستقلال اقتصادي متكامل وتوازن بين الأبعاد الثلاث للتنمية مستدامة وهي: البعد الاجتماعي والإقتصادي والبعد البيئي.

7. بريرة انجهام، *الاقتصاد والتنمية*، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للنشر، سوريا، ط1، 2010، ص 16.

8. عادل خليفة، *اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة*، ن، م، 140-141-142.

9. كبداني سيدي أحمد، *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية*، (أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2013)، ص 18.

10. كبداني سيدي أحمد، *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية*، ن، م، ص

وعليه، فإن الاستقلال الاقتصادي هو شرط أساسي لنجاح التنمية المستدامة في البلدان العالم الثالث، ولتحرير هذه البلدان من قيود التبعية والإحتلال الإحلالي الذي يجعل قراراتها لا تراعي المصلحة الوطنية بقدر ما تراعي مصالح الدول العظمى ودولة الإحتلال، لذلك فإن الاستقلال الفعلي سيضمن اتخاذ قرارات وطنية نابعة من مصلحة الشعب وليس مصلحة الإحتلال. ناهيك عن أن الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية بأشكالها (الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية)، مع التركيز على ضرورة تطوير قوى الإنتاج وتجديدها، إلى جانب بناء دولة المؤسسات والحق والقانون والسير بالوطن نحو التقدم الاقتصادي وتطوير الشعب والنهوض بسياسة تعليمية وصحية ناجحة¹¹، كل ذلك للقضاء على كل أشكال الفقر والجوع، ونحو تعليم حكيم وصحة جيدة ترتقي بالإنسان إلى اعلى المستويات.

فالاستقلال السياسي والإقتصادي لا يتأتى إلى بالتححر من التبعية وفك روابط البلدان العالم الثالث مع النظام الرأسمالي، كي تتمكن هذه البلدان من تحرير إرادتها الوطنية من القيود المفروضة عليها للوصول إلى حالة الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون والنفع المتبادل. ويهدف إنهاء الإحتلال إلى تحقق تنمية مستقلة تعدل الكلفة لصالح الشعب الفلسطيني وتعالج الخلل الكامن في العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، تنمية تصبح في ظلها فلسطين قادرة على الأخذ والعطاء مع الدول المتقدمة. إلا أن تحقيق تنمية المستدامة لا يحكمها الإحتلال ولا تحكمها أيدي خارجية لن تتأتى إلا بالتخلص من التجزئة التي يعاني منها الوطن العربي أولاً والتخلص من التبعية ثانياً وأخيراً تحرير فلسطين، بالإضافة إلى الاعتماد على الذات واستثمار عناصر القوة الذاتية لفلسطين وقدراتها الوطنية في تحقيق النهوض الاقتصادي والحفاظ على تماسك الهيكل الاقتصادي والتنموي¹².

بعد الحديث عن معركة التنمية المستدامة مع التبعية، ننتقل إلى التمهيد الاقتصادي الذي يلعب دوراً فعالاً في إنجاح العملية التنموية وإلغاء الخلل الحاصل في البنية الاقتصادية للبلدان العالم الثالث وخاصة فلسطين، ويقصد بالتمهيد الاقتصادي خلق تفاعل قوي بين القطاعات الثلاث في فلسطين "زراعة-صناعة-تجارة" وبناء نوع من التوازن الاقتصادي بين هذه القطاعات وجعلها مترابطة فيما بينها مع تطوير وسائل الإنتاج للتححر من التبعية وبهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ناجحة. ويرمي هذا التمهيد الاقتصادي إلى الربط بين القطاع الزراعي والصناعي وجعل كل قطاع في خدمة الآخر بمعنى تسخير ما تنتجه الصناعة لخدمة الزراعة وما تنتجه الزراعة لخدمة الصناعة لتحويله إلى سلع استهلاكية تسد حاجيات السوق المحلي ومحاولة تسخير هذه الجهود للنهوض بالشعوب والدول¹³.

إلى جانب الاستقلال الاقتصادي والتمهيد الاقتصادي نجد التنمية السياسية التي تعد بدورها شرطاً أساسياً من شروط تحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية السياسية عند "لوسيان باي" جانب من جوانب التغيير ومقدمة التنمية الاقتصادية وأساسها كما أنها تنمية إدارية وقانونية وبناء للديمقراطية والاستقرار وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة¹⁴. إذ لا مجال للفصل بين التنمية بجناحيها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأن هناك ارتباط وثيق بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ونظيرتها السياسية، وثمة ثلاثة اعتبارات تدفعنا إلى القول بضرورة توفير الحقوق

¹¹ عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة، م، س، ص 145.

¹² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، ط2، 2001، ص 25-26.

¹³ عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة، م، س، ص 146.

¹⁴ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية (6)، دار القارئ العربي، مصر، 1981، ص 232.

السياسية لإنجاح التنمية المستدامة تتجلى أولى هذه الاعتبارات في أهمية الحقوق السياسية في الحياة الإنسانية، وثانيها في دورها الأداقي في دعم مطالبات الناس بالاهتمام بما هو سياسي واقتصادي وإجتماعي، أما ثالث هذه الاعتبارات فينصب على دور الحقوق السياسية في صياغة المفاهيم عن الاحتياجات، بما في ذلك فهم الاحتياجات الاقتصادية في سياق اجتماعي¹⁵.

وهكذا فللتنمية المستدامة هدف سامي يتجلى في تحقيق التحرر الإنساني، أي تحرير الفرد وتحرير المجتمع من الفقر والحرمان، ومحاربة جميع أنواع الاستغلال والتعبية وإطلاق قدرات الأفراد وحرمانهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، إضافة إلى توسيع مجالات الاختيار أمامهم لتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجده وتطوره في الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة¹⁶.

المطلب الثاني: دور وكالة الأمم المتحدة "الأونروا" في تحقيق التنمية المستدامة

ساهمت الأونروا في رفاه أربعة أجيال من لاجئي فلسطين وفي تحقيق تنميتهم البشرية في جميع المجالات، وذلك ما جعلها الوكالة الدولية الوحيدة التي كانت ومازالت ملتزمة بمجموعة واحدة من اللاجئيين، حيث أنه كان يتوحي أصلاً أن تكون منظمة مؤقتة، إلى حين تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 بالعودة والتعويض وحل مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين حل عادل ودائم¹⁷، فقد عملت الوكالة تدريجياً على تعديل برامجها للإيفاء بالاحتياجات المتغيرة للاجئيين. وكان هدفها الأسمى مساعدة الشعب العربي الفلسطيني لمواجهة الصعوبات التي يعانون منها في الدول التي لجأوا إليها، وقد أخذت شكلاً إنسانياً، ولم تتبنى أي هدف سياسي باتجاه عودة اللاجئيين لديارهم.

إن خدمات الأونروا متاحة لكافة أولئك الذين يعيشون في مناطق عملها والذين ينطبق عليهم ذلك التعريف الذي جاءت به، والمسجلين لدى الوكالة وبحاجة للمساعدة. وعندما بدأت الوكالة رسمياً عملها في عام 1950، كان الهدف المعلن لتأسيسها هو تقديم المعونة للاجئيين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة. حيث أنها كانت تستجيب لاحتياجات ما يقرب من 750,000 لاجئ فلسطيني من أصل مليون وأربعمئة ألف، وهنا فنحن أمام نسبة تصل إلى 57% من أبناء الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، كانت الوكالة مكلفه بإغاثتهم وتنميتهم¹⁸. واليوم، فإن هناك أكثر من حوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين

¹⁵. أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 303، الكويت، مايو 2004، ص 181.

¹⁶. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، م، س، ص 21.

¹⁷. تم تأكيد هذا القرار أكثر من 120 مرة، مع رفض الكيان الصهيوني تنفيذه، ولم تقم الأمم المتحدة بأي درجة من درجات الإلزام للصحابة بتنفيذ القرار. مع العلم أن أحد شروط دخول الكيان الصهيوني في عضوية الأمم المتحدة هو تنفيذ حق العودة. حسن محمد صلاح، مدخل إلى قضية اللاجئيين الفلسطينيين، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، ط1، 2014، ص 48.

¹⁸. حسن محمد صلاح، مدخل إلى قضية اللاجئيين الفلسطينيين، م، س، ص 36.

يحق لهم الحصول على خدمات الأونروا. ولقد عملت الوكالة منذ تأسيسها على العديد من أهداف التنمية المستدامة ومن أهمها¹⁹:

1. حماية حقوقها بموجب القانون الدولي.
2. ضمان أن تنهي تعليمها الأساسي بدرجة من الجودة.
3. ضمان أن تحصل على رعاية صحية أولية ذات جودة.
4. ضمان أن تحظى بالفرصة لبناء قدراتها.
5. ضمان أن لا تحرم من الاحتياجات الأساسية من غذاء ومأوى وصحة بيئية.

إن الأونروا تحوز غمار بيئة معقدة تتسم بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار في سعيها إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والتخفيف من حدة الفقر، وتعمل على تنظيم عمليات ضخمة للطوارئ شملت ٣,١ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية في السنوات الأخيرة. وتحافظ الوكالة على الاستقرار في تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين في ٥٩ مخيماً رسمياً وفي الأحياء التي تقطنها أغلبية من اللاجئين في الميدان²⁰.

لم تتمكن "الأونروا" من مواصلة عملها دون حصولها على التبرعات الطوعية من الدول المانحة، التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المانحين لها بمعدل ثلث الدعم الذي كانت تقدمه للأونروا، بالإضافة إلى الدعم الذي كانت تتلقاه من المفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والسويد ودول أخرى مثل دول الخليج العربي والدول الاسكندنافية واليابان وكندا، أما الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لها ميزانية مستقلة عن المنظمة الدولية. ولا ننسى الخدمات التي كانت تقدمها الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية في ما يتعلق بتقديم خدمات حسبما تقتضيه الحاجة²¹.

ومن خلال هذا الدعم من المانحين عملت الوكالة منذ تأسيسها على إغاثة وتنمية تعنى بتوفيرها للاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع خطة التنمية لعام 2030، حيث أنها تعنى بتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمعونة الطارئة لكل اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. كما أنها عملت على إعداد خطط تناسب ظروف كل منطقة من مناطق عملها، فيذهب أكثر من نصف الميزانيتها في مجال التعليم تحت بند "المعرفة والمهارات المكتسبة" ثم يأتي بند مبادرة "حياة صحية ومديدة" فمبادرة "مستوى لائق من المعيشة".

¹⁹. انظر: الأونروا، "الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2016-2021" الشابكة: <https://www.unrwa.org>.

²⁰. لجنة المسائلة السياسية الخاصة وإنهاء الإستعمار، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والسبعون، نيويورك: الأربعاء 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

²¹. أنظر، هشام حسن حسين، "قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة وكالة الغوث الدولية (الأونروا) أمودجاً، الموصل: آدب الرفادين، العدد 56، 2010.

كما تقوم بمساعدة اللاجئين الذين تضرروا جراء النزاع في مناطق عملياتها كالقيام بعمليات الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضات والاضطرابات بعد سبتمبر/أيلول عام 2000. وفي سوريا ولبنان والأردن منذ يونيو/حزيران عام 2012 من خلال خطة "الاستجابة الإنسانية الإقليمية لسورية"²².

فبدايةً يشكل البرنامج التعليمي الخاص بالوكالة اليوم أضخم البرامج التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها، حيث يتم أنفاق ما نسبته 54% من ميزانيتها على برنامج التعليم. يرجع ذلك إلى أن الوصول إلى تعليم كفيل بأن يساعد كل طفل على تحقيق كامل إمكاناته ويعد حقاً أساسياً وأمراً مركزياً للتنمية البشرية، وفي مساعدة الأطفال والشباب اللاجئين على اكتساب المعرفة والمهارات الملائمة وذلك عن طريق توفير تعليم أساسي عالي الجودة يتيح المجال للاجئين فلسطين، لأن يصبحوا فخورين بهويتهم وعلى استعداد للمساهمة في تنمية مجتمعهم بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام²³.

وقد أدركت الأونروا هذه الأهمية منذ تأسيسها وذلك من خلال ضمان أن كافة لاجئي فلسطين متاح لهم سبل الوصول إلى تعليم، فهناك ما يقارب نصف مليون طالب وطالبة في أكثر من 700 مدرسة في مناطق عمل الأونروا²⁴، كل ذلك استناداً إلى التزام الوكالة تجاه التنمية البشرية للاجئين والأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لعام 2030، فأن معدل القدرة على القراءة والكتابة ومستويات التحصيل العلمي في أوساط طلبة الأونروا تعد من ضمن النسب الأعلى في منطقة الشرق الأوسط.

أما ثانياً الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة للاجئين، ممثله بالخدمات الصحية الأساسية، والتغذية الجيدة والمساعدة بالعناية الصحية الثانوية وجودة البيئة داخل مخيمات اللاجئين، والتحصين من الأمراض²⁵، وذلك من خلال 143 مرفق صحي في مناطق عمل الوكالة²⁶. حيث حافظت الأونروا على النواتج الصحية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها ونجحت في تحسينها في بعض المناطق. وقد حققت الأونروا نجاحاً كبيراً في تحقيق الوقاية من الأمراض ومكافحتها عبر سنين عملها، حيث ترتفع معدلات التحصين للأطفال دون سن 18 شهراً عن 99%. وانخفض متوسط عدد استشارات العيادات الخارجية لكل طبيب في اليوم، مع أنه لا يزال مرتفعاً، مما يعكس الطلب على خدمات الأونروا²⁷.

²². انظر: موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: <https://www.unrwa.org>.

²³. انظر: موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: <https://www.unrwa.org>.

²⁴. هشام حسن حسين، "قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة وكالة الغوث الدولية (الأونروا) نموذجاً، م، س.

²⁵. ن، م.

²⁶. أنظر تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "الأونروا بالأرقام لعام 2017"، الشابكة:

<https://www.unrwa.org>

²⁷. أنظر، خطة التنفيذ الميدانية، مكتب الأونروا الإقليمي، المكتب الإعلامي للأونروا، سوريا: 2012-2013، الشابكة:

<https://www.unrwa.org>

كما يقدم برنامج الإغاثة الإجتماعية الخاصة بالوكالة ثالثاً، مساعدات في التزويد بالمواد الغذائية الأساسية والمساعدات النقدية للعائلات المحتاجة، والقروض الصغيرة للمشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى إصلاح وترميم بيوت اللاجئين. وحسب إحصائيات عام 2017 كان عدد القروض الصغيرة والمشاريع عام 2016 في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من 39000 الف قرض بقيمة تصل إلى أربعين مليون دولار أمريكي²⁸. حيث تقدم "الأونروا" خدمات التمويل الصغير من خلال قناتين مختلفتين: برنامج التمويل الصغير، وبرنامج الدعم المجتمعي والإقراض الصغير، وتعمل هاتين المبادرتان جنباً إلى جنب لضمان تمكين اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء وفئات الفقر المدقع من الوصول إلى القروض الصغيرة. وعلاوة على ذلك، تساعد الأونروا جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات عبر سبل متعددة، منها إصلاح البنى التحتية في المخيمات المتضررة من النزاع²⁹.

عززت وكالة "الأونروا" أصول كسب العيش من خلال تحسين الجوانب المادية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والبيئة الجماعية في مناطق عملها، الذي يساعد على تعزيز الهوية المجتمعية، والتفاعل الإجتماعي، وذلك في فرص كسب العيش للاجئين الفلسطينيين بثلاث طرق هي³⁰:

1. التدخلات المباشرة من خلال برامجها.
2. بشكل غير مباشر من خلال الوظائف التي تتيحها في عملياتها بما في ذلك العاملين الذين توظفهم والفرص التي توفرها في قطاع الإعمار من خلال مشاريع الإعمار التي تنفذها.
3. عن طريق تعزيز ودعم اللاجئين الفلسطينيين إلى فرص الإقتصادية من خلال المناصرة لدى الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة في الإقتصاد المحلي.

كل هذه الخدمات التي تقدمها "الأونروا" بحاجة الى دعم مادي ومعنوي، وأن نقص التمويل يقوض الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتلبية احتياجات اللاجئين وفقاً لإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل، وسد الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات اللاجئين.

ولذلك يجب تقديم الدعم العاجل من المانحين لصالح برامج "الأونروا" الرامية إلى معالجة أزمة التعليم والصحة والبطالة، لاسيما في المناطق المنكوبة (غزة، سوريا)، ولتمكين الوكالة من التغلب على أزماتها المالية الخطيرة نتيجة لزيادة النفقات الناجمة عن النمو السكاني والحالة الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية الخطيرة وعدم الإستقرار في جميع ميادين عملها.

²⁸. أنظر تقرير وكالة الأمم المتحدة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، م، س.

²⁹. أنظر، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعية العامة، "عمليات وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى"، الدورة الحادية والسبعين، 30 مارس، 2030

³⁰. انظر: الأونروا، "الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2016-2021" الشابكة: <https://www.unrwa.org>.

المبحث الثاني: نحو استراتيجية للتنمية المستدامة: الأونروا 2030

بعد التطرق لمفهوم التنمية المستدامة والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي ومدى أهمية التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة، وبعد الحديث عن الدور المحوري الذي تلعبه وكالة الغوث كمحاولة منها لتلبية الاحتياجات الضرورية للاجئين الفلسطينيين، سننتقل في هذا المبحث إلى الحديث عن أهم الأطروحات النظرية في الاقتصاد السياسي التي قدمت تفسيراً لإشكالية التنمية في فلسطين أنموذجاً، التي لازالت تترجح تحت نير الأحتلال "الإسرائيلي"، الشيء الذي كان له بالغ الأثر على وضع اللاجئين الفلسطينيين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حتى جاء قرار وقف الولايات المتحدة الدعم عن وكالة "الأونروا" وعصفت أزمه اقتصادية جديدة دفعتها إلى العمل من خلال الأمكانيات المتواضعة التي لا تتيح لها الوصول إلى الأهداف والغايات التي جاءت بها خطة التنمية لعام 2030 للأمم المتحدة.

لذلك سينصب اهتمامنا في متن هذا المبحث على دراسة أطروحة النيوليبرالية ونظرية التبعية والتفسيرات التي قدمتها لقضية التنمية الاقتصادية وذلك في **المطلب الأول**، أما في **المطلب الثاني** سنحاول التطرق إلى أهم الاستراتيجيات والبدايل التي يمكن لووكالة الأونروا اعتمادها للقيام بالوظائف التي كانت تقوم بها من قبل، وأمكانياتها للنهوض بأهداف وغايات التنمية المستدامة لعام 2030.

المطلب الأول: مقاربات الاقتصاد السياسي لإشكالية التنمية في فلسطين

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير وتنمية بلادها وازدهار شعبها، وأن التنمية الاقتصادية، قد تطرقت إليها العديد من النظريات منه: نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية أنماط النمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، ونظرية التبعية الدولية، ونظرية النيوليبرالية.

وعليه تشمل التنمية المستدامة أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية مما أدى إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتدخلت لتروم في النهاية إلى ظهور هذا المفهوم، ومن بين هذه النظريات نجد أنه من الضروري التطرق إلى نظريتين أساسيتين وهما: نظرية التبعية، ونظرية النيوليبرالية³¹.

ومنه يستدعي الحديث عن النيوليبرالية كأحد أهم نظريات الاقتصاد السياسي التي تركت آثارها في النظام الاقتصادي الدولي، وبالرجوع إلى الليبرالية الكلاسيكية باعتبارها القاعدة الأساس للليبراليون الجدد، نشأت وترعرعت الليبرالية في قلب الحضارة الغربية وبالتحديد في بريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والليبرالية عبارة عن مجموعة من المبادئ القائمة على تنظيم اقتصاد سوقي يهدف للرفع من الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الرفاه للأفراد والوصول لأعلى معدلات النمو الاقتصادي، وقد تلبست الليبرالية بأثواب مختلفة، فهناك ليبرالية تعطي الأولوية للمساواة والديمقراطية الاجتماعية وتبيح تدخل الدولة لتحقيق هذا الغرض، وأخرى ترفض رفضاً باتاً أن يكون للدولة دور في النشاط

³¹. خديجة عصماني، "إشكالية التنمية في الجزائر" تخصص سياسة وإدارة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة قاصدي مرباح، 2012-

الاقتصادي إلا أن الليبرالية بجميع ألوانها تبقى ملتزمة بالسوق وآلية الأسعار وتجعل منها الأداة الأمثل لتنظيم وضبط العلاقات الاقتصادية الدولية³².

تهدف الليبرالية إلى اعتبار أن نشأة السوق هي نشأة تلقائية وذات هدف واحد يتجلى في سد احتياجات الإنسان وتلبية متطلباته، ويعود سبب ذلك إلى أن الإنسان بطبيعته هو حيوان اقتصادي وبالتالي فنشأة الأسواق تكون نشأة طبيعية، فالإنسان يخلق الأسواق والأموال والمؤسسات الاقتصادية ويسخرها لخدمة مصلحته وتحسين رفاهيته وكيفما كان شكل الليبرالية يبقى الهدف الجوهرى للنشاط الاقتصادي هو تحقيق النفع الفردي ففي ظل هذه النظرية يكون المستهلك الفرد هو أساس المجتمع³³.

ولعل هذا الحرص على المصلحة الفردية هو ما جعل الليبرالية تؤكد على أن وظيفة الدولة تقتصر فقط على صيانة الحرية الاقتصادية للأفراد وضمان حقهم في التمتع بثمار نشاطهم الاقتصادي، بمعنى أن الدولة في النظرية الليبرالية لا يحق لها أن تتدخل في الحقل الاقتصادي وعليها أن تترك قوانين الاقتصاد الطبيعية تتحرك بشكل تلقائي، لأن أي تدخل في الشأن الاقتصادي من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على الدولة ويؤدي إلى تخريبها وتفجير أفرادها. ويأتي حظر الليبرالية تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من تأثرها بكتابات آدم سميث وستوارت ميل اللذين لطالما قدسا حرية التجارة والمنافسة، وأيدا مبدأ عدم تدخل الدولة في كل ما له علاقة بالاقتصاد³⁴.

ظهرت الليبرالية الجديدة لحظة فشل المدرسة الكينزية في إيجاد حل لمشكلة الكساد التضخمي الذي عرفته الدول الرأسمالية الصناعية مطلع سبعينيات القرن الماضي بداية في بريطانيا وبعدها انتشر صدى الأزمة إلى باقي دول العالم، فكما أسدلت أزمة 1929 الستار على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وأعلنت بداية العهد الكينزي، جاءت أزمة الكساد التضخمي لتعيد نفس المشهد مع المدرسة الكينزية وتعلن فشلها وانتهاء مدة صلاحيتها وقيام الليبرالية الجديدة التي شكلت الأساس الاقتصادي للعولمة، حيث استطاعت أن تفرض نفسها بقوة في النظام الاقتصادي الدولي وتدفع بالدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية إلى تبني النهج النيوليبرالي في سياساتها³⁵.

تمثل الليبرالية الجديدة امتدادا لليبرالية الكلاسيكية وإحياء لمبادئها وتجديدا لها، وعليه فالليبرالية الجديدة تتقاسم الجذور التاريخية والمبادئ الأصلية مع الليبرالية بشكل عام³⁶، وتأتي تسمية الليبرالية الجديدة كتعبير عن مدى تمسك الليبراليون الجدد بمبادئ الليبرالية الكلاسيكية والمتجسدة في السوق الحرة، وبنظرية اليد الخفية لصاحبها آدم سميث والتي

³². روبرت غيلين، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص46-47.

³³. روبرت غيلين، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، م، س، ص46-47.

³⁴. محمد الطويل، "عن مضمورات الفكر الليبرالي محاولة في استجلاء المرجعية ومنظومة القيم الكامنة"، (مركز الدراسات والأبحاث مؤسسة خالد الحسن، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، غشت 2014، المجلد الأول، ص19).

³⁵. أحمد مصطفى الحسين، *مدخل إلى تحليل السياسات العامة*، المركز العالمي للدراسات السياسية، سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في

العلوم السياسية، الأردن، ط1، 2002، ص182-183.

³⁶ - Dag Einar Thorsen and Amund Lie, *What is Neoliberalism?*, Department of Political Science University of Oslo, p2.

يعتبرها الوسيلة الأفضل لحشد وتعبئة الغرائز البشرية لمصلحة الجميع، وتجدر الإشارة إلى أن النيوليبرالية تعارض نظريات التخطيط المركزي للدولة من قبيل النظريات التي جاء بها أوسكار لانغه³⁷.

وكما هو معلوم الليبرالية الجديدة اتخذت من الليبرالية الكلاسيكية ومن مبادئها منطلقاً لها، وتتفق الليبرالية بصيغتها الكلاسيكية والجديدة على جعل آلية السوق الحر ونظام الأسعار والمنافسة وإعلاء شأن القطاع الخاص مقابل القطاع العام من الركائز الأساسية للمنظومة الليبرالية بجميع صنوفها، غير أن الليبرالية في صيغتها الجديدة كفسلفة سياسية تركز أكثر على الاعتراف بحقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية السياسية الغربية، على نحو باتت فيه هذه الليبرالية اللاعب الأساسي في الساحة الاقتصادية الدولية. وتتميز الليبرالية الجديدة بعدائها الشديد لجميع أنواع التدخل الحكومي ودعوتها إلى تحرير الاقتصاد من النشاط الحكومي، وبتركيزها على محورية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، لذلك نجدها تشدد على ضرورة توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص، وهو ما ساعد على بروز العديد من السياسات أهمها سياسات العولمة والخصوصية وسياسات إصلاح الحكومة³⁸.

مما لا شك فيه أن الليبرالية الجديدة أصبحت تشكل قطب الرفاه في النظام الاقتصادي الدولي نتيجة قدرتها على فرض توجهها على القوى الدولية العظمى وعلى المؤسسات الاقتصادية الدولية ذاتها، هذه المؤسسات التي فرضت السياسات النيوليبرالية على دول العالم الثالث ومنها فلسطين التي عملت على إعطاءها العديد من التوجيهات التي لا تتواءم مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراجع إلى الاحتلال "الإسرائيلي" وعدم حصولها على حقها في تقرير المصير، في محاولة منها لحل إشكالية التنمية الاقتصادية بها، ويرجع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا الفشل الاقتصادي في هذه البلدان إلى السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تنتهجها هذه البلدان وبالتالي فالسبيل للخروج من هذا الركود يستدعي إحداث تغييرات جذرية سياسية واقتصادية ولو أثرت بشكل سلبي على المجال الاجتماعي، ومن هنا يلاحظ أن المؤسسات المالية الدولية تركز على دور العوامل الداخلية في عرقلة التنمية الاقتصادية مع إهمالها الكامل لدور العامل الخارجي³⁹.

ساهمت التوجهات النيوليبرالية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في الحد من الدور التدخلية للدولة في الاقتصاد، وتحويل الدولة من فاعل محوري في عملية التنمية إلى عدو يعيق التنمية الاقتصادية ويشل حركتها⁴⁰، وأدت إلى جعل الاقتصاد الليبرالي سيد النظام الاقتصادي الدولي، بعد أن أعلنت سقوط مصداقية المدرسة الاقتصادية الماركسية وفشلها أمام قوة الرأسمالية وجبروتها، مما سهل اندماج الاقتصاديات التابعة لهذه المدرسة في النظام الرأسمالي العالمي⁴¹.

³⁷ . ديفيد هارفي، ترجمة وليد شحادة، *الوجيز في تاريخ النيوليبرالية*، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2013، ص 32-33.

³⁸ . أحمد مصطفى الحسين، *مدخل إلى تحليل السياسات العامة*، م، س، ص 184.

³⁹ . محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 1998، ص 225-226.

⁴⁰ . رمزي زكي، *الليبرالية المستبعدة*، دار سينا للنشر، مصر، ط1، 1993، ص 16.

⁴¹ . آسية بلخير، "الوطن العربي ومواجهة الفقر: من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة الاقتصادية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 439،

شنتبر 2015، ص 41.

النظريات التي توطر إشكالية التنمية المستدامة متعددة، إلا أن الليبرالية الاقتصادية والماركسية الكلاسيكية، تعتبر الأبرز، وتنبئ كل من الليبرالية الاقتصادية والماركسية الكلاسيكية على فكرة أن تطور الاقتصاد العالمي يتم عن طريق نشر النمو الاقتصادي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات التقليدية فالاقتصاديات الأقل نمواً، والتي تندمج في اقتصاد عالمي آخذ بالاتساع وتحول من اقتصاديات تقليدية إلى اقتصاديات حديثة عن طريق تدفق التجارة والتكنولوجيا والاستثمار. لكن الاختلاف بين النظريتين، يكمن في اعتقاد الليبراليين أن هذه العملية حميدة ومتناسقة، في حين يقرها الماركسيون التقليديون بالصراع والاستغلال، ومن جهة أخرى يرى أنصار النظرية الهيكلية ونظرية التبعية أن عمل الاقتصاد العالمي يلحق ضرراً بالغاً بالتنمية المستدامة في دول العالم الثالث في الأجلين القصير والطويل على حد سواء⁴².

قبل الخوض في الحديث عن نظرية التبعية أو ما يصطلح عليها بالماركسية الجديدة كإحدى أهم النظريات التي تناولت تفسير إشكالية التنمية الاقتصادية في بحثنا، لا بد لنا من وقفة نثير فيها تفسير الماركسية للتنمية باعتبارها تشكل الركيزة الأساسية التي انطلقت منها نظرية التبعية، تنطلق الماركسية من مقولة أن النظام الاقتصادي العالمي تحكمه القوى الدولية الكبرى التي تعمل جاهدة لإبقاء دول العالم الثالث تابعة لها كي يسهل عليها انتزاع ثروتها لتنمية اقتصادها، كما يميل الفكر الماركسي إلى اعتبار أن التجارة بين الشمال والجنوب هي تجارة غير متكافئة لأن قوى السوق الدولي تُخفض أسعار المواد الأولية، وفي الجهة الموازية ترفع أسعار السلع المصنعة في الدول المتقدمة مما يجعل التبادلات التجارية تخدم بشكل دائم مصالح الدول المتقدمة، هذه الدول التي يعود لها الفضل في تشويه اقتصاديات هذه الدول وعرقلة تنميتها بواسطة آليات متعددة⁴³.

تفترض هذه النظرية التي يعود ظهورها إلى سبعينيات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، أن التخلف الحاصل في بعض الدول ليس نتيجة فشل اقتصاديات هذه البلدان في تجاوز الفقر والجوع والبؤس، وإنما هو نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي القائم على استغلال البلدان الأولية واستنزاف ثروتها، وبالتالي فازدهار دول المركز يتم على حساب إفقار دول المحيط، لذلك يرى أنصار هذه النظرية أن التحرر من التبعية وتنمية هذه الدول تنمية مستدامة وفعاله لن يتم في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وأن النضال ضد التبعية بأشكالها لا يمكن أن يتم بشكل منفصل عن النضال من أجل الاشتراكية:

تشكل نظرية التبعية امتداداً للفكر الماركسي وترى أن دول العالم الثالث هي دول أسيرة في سجن التبعية للقوى الغربية، وهذا ما جعلها تعيش جموداً على مستويات عدة منها السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتضمن نظرية التبعية ثلاث تيارات فكرية أساسية وهي نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة ونموذج المثال الكاذب وفرضية التنمية الثنائية، يعد نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة أبرزها ويرجع هذا التيار سبب وجود التراجع الاقتصادي في هذه الدول واستمراره إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، وهو ما يجعلنا نقف أمام ازدواجية مركز مهيمن ومحيط خاضع. ولعل ما يعزز هذا النمط من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة هو توافق مصالح

⁴². روبرت غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، م، س، ص 229-230.

⁴³. جون إدلمان سبيرو، ترجمة خالد قاسم، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، 1987، ب، ط، ب، ت، ص 153-154.

بعض المجموعات القليلة التي تتمتع بالنفوذ السياسي في دول المحيط مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي من شركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي يمكن اعتباره عاملاً مساعداً على إجهاد أي عملية تنمية حقيقية. ويرى الاقتصادي المصري "سمير أمين" أن أخطبوط الرأسمالية العالمية بأذرعه المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات تسهر على تيسير عملية استغلال دول العالم الثالث، وذلك عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال واستغلال المواد الخام، وهو ما عرقل قيام صناعات محلية تلبى حاجيات السوق المحلية وتساعد على نموها، وفي النهاية يخلص أصحاب هذا الاتجاه إلى اعتبار الحقبة الاستعمارية وما ترتب عنها من استغلال اقتصادي، وفساد سياسي السبب الأساسي وراء تبعية هذه الدول للدول الاستعمارية⁴⁴.

توقفنا في هذه الدراسة عند أبرز هذه النظريات والمتمثلة في النيوليبرالية التي ترى أن سبب تراجع الدول النامية يعود لسياساتها التنموية الخاطئة التي لا تتلائم وطبيعة النظام الاقتصادي الدولي، وفي الجهة المقابلة تطرقنا للماركسية الجديدة (نظرية التبعية) التي ترجع إحقاقها في تحقيق تنميتها الاقتصادية إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على استغلال هذه البلدان وإبقائها تحت خط الفقر نتيجة التبعية المفروضة عليها، والتي تجعل قراراتها الاقتصادية والسياسية تحكمها المصالح الخارجية أكثر من مصالح شعوبها.

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة تعتبر قضية محورية في الاقتصاد السياسي الذي قدم مجموعة من النظريات المفسرة لإشكالية التنمية في دول العالم الثالث وبالخصوص فلسطين. وتبعاً لذلك يمكن اعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المزرية التي تعيشها فلسطين اليوم تعود أولاً إلى الإحتلال: الإزرائيلي" الذي عاث فيها فساداً، هذا الإحتلال الذي حرّمها من استقلالها، فلسطين التي شاءت الأقدار أن تقع تحت عتية الفقر والبؤس رغم أهميتها الدينية والتاريخية والجغرافية، وثانياً قيود التبعية التي تجعلها عاقلة دوماً بأذيال الاقتصاد الرأسمالي الذي لا يهمنه سوى مصالحه، وثالثاً أحجام السياسة الفاعله في تبني إستراتيجية تنمية خاصة بما قادرة على تحرير اقتصادها من التبعية وفك روابطها مع النظام الرأسمالي العالمي .

المطلب الثاني: الأونروا والتنمية المستدامة 2030: الإستراتيجيات والبدائل

تؤدي الأونروا دوراً رئيسياً في مشهد التنمية المستدامة في فلسطين ودول الطوق، مع أنها ليست وكالة إنمائية، إلا أنها تقدم الدعم للاجئين الفلسطينيين من خلال عدد من الخدمات شبه الحكومية، وتوفير الخدمات الأساسية على صعيد التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية منذ عام 1950. فهي تعمل مع الوزارات التنفيذية ومع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري لضمان التكامل بين خدماتها والخدمات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية بطريقة تدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وخطة التنمية لعام 2030. حيث أنها أنشأت جيلاً من المتعلمين وعملت على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية وحافظت على الهوية العربية الفلسطينية. بيد أن أهمية الأونروا تتجاوز توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين فهي تمثل في نظر الشعب العربي

⁴⁴. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، م، س، ص 79-80.

الفلسطيني والأمة العربية الإسلامية دليلاً واقعياً على البشر من تهجير والحجر من تهويد، وعمقت الشعور الوطني بالتمسك بحق العودة في مواجهة مشاريع التصفية.

وبعدما قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في كانون الأول/ديسمبر الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال "إسرائيل" هذا القرار الذي أثار غضب المجتمع الدولي والفلسطينيين، أعلنت الولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني من عام 2018 أنها ستحجب أكثر من نصف التمويل الخاص بالوكالة كبدائية، باعتبار أن الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للأونروا حيث قدمت 368 مليون دولار في عام 2016. وقررت إدارة ترامب مطلع 2018 تخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة للوكالة من 368 مليون دولار إلى 125 مليوناً، لم يتم منح إلا 60 مليوناً منها فقط. وحسنت الإدارة الأمريكية وقفها الكلي عن تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وذلك في يوم 31 آب 2018⁴⁵.

ولقد قدمت إدارة ترامب ثلاثة أسباب لتبرير قرار وقف التمويل عن الوكالة، فأولاً زعمها في استمرار الوكالة يسهم في استدامة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وثانياً مبالغة الوكالة في تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وأخيراً ترى إدارة ترامب أن نموذج عمل الأونروا وممارساتها المالية "تعاني عتياً لا يمكن إصلاحه"⁴⁶.

ومنه فإن وقف دعم الأونروا، هو قرار سياسي في الدرجة الأولى وليس مالي هدفها تصفية القضية الفلسطينية، وبالتالي قضية اللاجئين وحق العودة، حيث أن ترامب في واقع الأمر يسعى عملياً لمحاصرة الفلسطينيين عبر قطع شريان الحياة الذي تمثله وكالة "الأونروا" لملايين اللاجئين الفلسطينيين، في محاول منه إلى إزاحة ملف حق عودة اللاجئين عن طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية⁴⁷، كما سبق وأزاح ملف القدس عن الطاولة نفسها من قبل حينما قرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وتندرج هذه المسألة في سياق إقليمي ودولي متصل بشروط "عملية السلام" في نسختها الجديدة التي تحمل اسم "صفقة القرن"⁴⁸ مما يوحي بوجود استراتيجي صهيوي أمريكي تمس حق العودة الذي أقرته الشرعية الدولية والتعاطي مع الأفكار التي تدخل في إطار ما تسمى بالواقعية السياسية والتي

⁴⁵ الجزيرة: "وقف إدارة ترمب تمويل الأونروا، ما الأهداف؟"، 10/9/2018، الشابكة: www.aljazeera.net .

⁴⁶ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "أسباب وقف إدارة ترمب تمويل "الأونروا" وخلفياته، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقرير موقف، سبتمبر 2018، ص 3 .

⁴⁷ يندرج اللاجئون الفلسطينيون تحت ولاية الأونروا، وهذا ما يميزهم عن بقية لاجئي العالم الذين يقعون تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إن محاولات إدراج اللاجئين تحت حماية المفوضية ستؤدي إلى طمس خصوصية وضع اللجوء الفلسطيني، حيث أن الحلول الدائمة المعتمدة من قبل المفوضية لحل مشكلة اللاجئين عامة الاندماج في بلد اللجوء، أي البلد الثاني أو التوطين في بلد ثالث لا يراعي هذه الخصوصية، كما تحدد حقهم في العودة.

⁴⁸ جابر سليمان، "أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة"، سلسلة حوارات السياسات - العالقات اللبنانية الفلسطينية رقم 6 فلسطين: مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، آب/أغسطس 2018، ص 6 .

على رأسها مبدأ القبول بخيار التوطين والتجنيس أو على أقل تقدير تحويل الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية أو إلى الدول العربية المضيفة مما يعني عملياً إنهاء خدماتها.

وعليه بدأت الوكالة عام 2018 بعجز مالي يتجاوز 446 مليون دولار كما ذكر المفوض العام للأونروا "بيير كرينبول"، وهو "وضع حرج جداً لمنظمة إنسانية تعنى باللاجئين"، لكنها تمكنت من تأمين 238 مليون دولار في النصف الأول من 2018 ما سمح لها ببدء العام الدراسي، وبعد مؤتمر نيويورك، وهو المؤتمر الذي سعت له الحكومة الأردنية مع السويد في 27 سبتمبر/أيلول بالتعاون مع الدول المانحة (الإتحاد الأوروبي وألمانيا وتركيا واليابان) على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلتزمت بدعم الوكالة بقيمة 120 مليون دولار، ستساهم في تخفيض العجز العام للميزانية، وتم التوافق على خطة مالية طويلة المدى⁴⁹.

جاءت الإستجابة السريعة لطلب الوكالة من جانب 11 دولة، شملت كل من "سويسرا، وفلندا، والدنمرك والسويد والنرويج والمانيا وروسيا، وبلجيكا، والكويت وهولندا وأيرلندا"، أضف إلى ذلك أن بلجيكا عملت على رفع قيمة دعمها بتقديم منحة قيمتها 19 مليون يورو (23 مليون دولار) لمدة 3 أعوام. وتبرعت الكويت بـ 900 ألف دولار، لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وأن هذا التبرع يعد الأستجابة الأولى التي تتلقها رداً على الحملة العالمية لجمع التبرعات، وقد قدمت الحكومة اليابانية مساعدات طارئة إلى الوكالة بقيمة 5.4 مليون دولار، أما الهند قدمت دعماً بقيمة 1.25 مليون دولار⁵⁰، كما أن السعودية والإمارات وقطر قدمت 50 مليون دولار للأونروا كمحاولة منها لسد العجز الحاصل في الميزانية.

تسعى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" لتبني آليات وإستراتيجيات بديلة، وترفض الرضوخ لمطالب الإدارة الأمريكية المنحازة للإحتلال الإزرائيلي، كل ذلك ينطلق من الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة الأونروا لحشد الموارد المالية وتوسيع دائرة الدول المانحة وإيجاد دعم ثابت، والعمل على إيجاد جهات جديدة، كالبانك الدولي ومن صناديق الدعم العربية كصندوق التنمية الإسلامية، والعالمية ومنها "الاسكوا" (لجنة الأمم المتحدة الأقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا⁵¹)، في محاولة لإبقاء على الخدمات، والإيفاء بالتزامات الأونروا والأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين وإنسجاماً بما جاء بخطة التنمية لعام 2030.

⁴⁹. موقع العربية CNN: " دعم إضافي "ل للأونروا"، ب 120 مليون دولار، الشرق الأوسط، الجمعة، 28، سبتمبر/أيلول 2018، الشابكة: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/09/28/minister-foreign-affairs-jordan-additional-support-unrwa>.

⁵⁰. أنظر، جابر سليمان، "أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة"، م، ص 26 .

⁵¹. أنشأت الأمم المتحدة اللجان الإقليمية الخمس لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي حددها الميثاق، من خلال تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان كل منطقة من مناطق العالم. التي تتخذ من بيروت مقراً دائماً لها. تشكل الإسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شأها شأن اللجان الإقليمية الأربعة الأخرى. التي تحدف إلى تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، وتعزيز التفاعل

كما يمكن تأمين دعم مالي إضافي من منظمة المؤتمر الإسلامي حيث أن فلسطين تشكل أولوية أساسية بالنسبة لدولها الأعضاء البالغ عددها ٥٧ دولة، من خلال هبة أو وقف يديره البنك الإسلامي للتنمية. وسيتعين وضع أموال أولية كبيرة للتمكين من إعادة الاستثمار في رأس المال وتوليد دخل سنوي معقول، وفي الوقت نفسه، فإن فكرة إنشاء صندوق متجدد يمكنه أن يولد دخلاً للأونروا قد تمثل بديلاً جذاباً لتوفير الدعم المالي للوكالة بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي ليست من الجهات المانحة التقليدية، وسيتعين توفير الدعم على المستوى السياسي لتعبئة رأس المال المطلوب دون الحد من التبرعات التي تقدمها الجهات المانحة القائمة في المنطقة.

أضف إلى ذلك أن الوكالة عملت على إطلاق حملة دولية لأول مرة في تاريخ الوكالة تحمل اسم "الكرامة لا تقدر بثمن" وذلك للتأكيد على أن كرامة اللاجئ الفلسطيني فوق كل شيء، حيث أن استمرار عمل الوكالة يحافظ على كرامة اللاجئ الفلسطيني⁵²، وذلك من أجل تعويض موازنة الوكالة، والتي تهدف إلى جمع مبلغ 500 مليون دولار من أجل توفير التعليم لأكثر من نصف مليون طالب في مدارسها، وتوفير الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية الطارئة والمساعدات العينية للاجئين في مناطق عملها.

إن وكالة الغوث "الأونروا" معتاده على مواجهة مثل هذه الأزمات، ولديها من القدرة ما يكفي لتجاوز مثل هذه الأزمة وذلك بالدعم السياسي لها من قبل العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخصوصاً الإتحاد الأوروبي فإنها قادرة على ممارسة تأثير أكبر على الدور الأمريكي، إنطلاقاً من ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وباعتبار أن قرار إنشاء وكالة "الأونروا" قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يرتبط بقرار 194 بالعودة والتعويض.

تعمل الوكالة بأهداف التنمية المستدامة وإعلان نيويورك بشأن المهاجرين واللاجئين، فبرامج الوكالة تعزز ١٠ من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وهي متوافقة بشدة مع مجموعة متنوعة من الالتزامات المنصوص عليها في إعلان نيويورك، الذي يشار فيه إلى أن "كيانات الأمم المتحدة، كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، تحتاج قدرًا كافيًا من التمويل حتى تتمكن من الاضطلاع بأنشطتها على نحو فعال، وينبغي العمل بنشاط على دعم إسهام

والتعاون وتشجيع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة في تحقيق التكامل الإقليمي بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى. أنظر، موقع

وكالة الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الشابكة: <https://www.unescwa.org>

أنظر، جابر سليمان، "أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة"، م، ص 26 .

⁵². بلال غيث كسواني، "الأونروا تتبنى آليات جديدة لمواجهة وقف الدعم الأمريكي"، فلسطين: جريدة الحياة الجديدة، العدد 7972،

الخميس: 2018/2/1.

الوكالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة هشة تشهد انتكاسات على صعيد تحقيق بعض الأهداف بسبب النزاعات مثل الأوضاع التي يعانيها اللاجئين في سوريا⁵³.

ومن هنا يجب الإشارة إلى أن نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بخطة التنمية لعام 2030 في المادة 29 الذي ينص على "المساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة... وينبغي أن يسعى ذلك التعاون أيضا إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحمل من تؤويهم من اللاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، ونشدد على حق المهاجرين في العودة إلى البلدان التي يحملون جنسيتها، ونذكر بأن من واجب الدول أن تكفل مراعاة الأصول في استقبال رعاياها العائدين"⁵⁴. وعليه فإن تنمية اللاجئين حول العالم وبالخصوص هنا اللاجئين الفلسطينيين مهمة من مهمات خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فهي مسؤولة عن تقديم الدعم الكافي من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها، وأنه يترتب على الدول واجب سياسي وقانوني وأخلاقي بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في إعلان نيويورك التي تقضي بتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها من ملايين اللاجئين والمهاجرين في العالم، وحماية حقوقهم وفقا للقانون الدولي ومعالجة الأسباب الجذرية لتشردهم. ويتعين عدم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الحقوق والالتزامات المؤكدة في هذا الإعلان.

فبالنظر إلى الاتساق الوثيق بين خدمات الوكالة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعض الدول الأعضاء بدعم الأونروا حيث أنها ينبغي أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل بسبل مختلفة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حتى لا يتخلف اللاجئون الفلسطينيون عن الركب في الجهود الرامية إلى حشد مزيد من الدعم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁵⁵.

ومن خلال كل ذلك من الضروري تشجيع الدول المضيفة على الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتعزيز دور الوكالة، وذلك دون المساس بالدور الرئيسي للأونروا في رعاية وتقديم الخدمات الأساسية، أضف إلى ذلك ضرورة إعداد ميزانية سنوية على أساس متطلبات البرامج الأساسية، وبطريقة أكثر أستاذة وقابلة للتنبؤ من أجل تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل لعام 2030، الذي يطلب زيادة تبرعات الدول المانحة وتوسيع قاعدة التبرعين وعدم تحميل الدول المضيفة أعباء جديدة بسبب أوضاعها الاقتصادية الصعبة، ومن الضروري الأشاره في النهاية أنه يجب أن يتم إنشاء احتياطي تشغيلي للوكالة لتمكينها من التصدي للأخطار التي تنشأ في سياق كل سنة.

⁵³. أنظر ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعية العامة، "عمليات وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى"، الدورة الحادية والسبعين، 30 مارس، 2030

⁵⁴. أنظر، نص قرار الجمعية العامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 25 أيلول/ سبتمبر 2015، الشابكة:

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf

⁵⁵. أنظر ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعية العامة، "عمليات وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى"، م،س.

الخاتمة:

بالعودة إلى السؤال الرئيسي لهذه المقالة يمكن القول أن التنمية المستدامة تعتبر قضية محورية في الاقتصاد السياسي الذي قدم مجموعة من النظريات المفسرة لإشكالية التنمية في فلسطين، حيث توقفنا عند أبرز هذه النظريات والمتمثلة في النيوليبرالية التي ترى أن سبب تراجع الاقتصاديات في دول العالم الثالث يعود لسياساتها التنموية الخاطئة التي لا تتلائم مع طبيعة النظام الاقتصادي الدولي. وفي الجهة المقابلة تطرقنا للماركسية الجديدة التي ترجع إخفاق هذه البلدان في تحقيق تنميتها إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على استغلال هذه البلدان وإيقائها تحت خط الفقر نتيجة التبعية المفروضة عليها، والتي تجعل قراراتها الاقتصادية والسياسية تحكمها المصالح الخارجية أكثر من مصالح شعوبها.

وتبعاً لذلك يمكن اعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المزرية التي تعيشها فلسطين اليوم بشكل عام ووكالة الأونروا بشكل خاص، سببها الأول الإحتلال "الإسرائيلي" الذي عاث فيها فساداً، هذا الإحتلال الذي حرّمها من استقلالها وهجر أهلها منذ 70 عاماً، وان إلقاء اللوم على دور الإحتلال والعامل الخارجي في شل عملية التنمية المستدامة وتقليص خدمات وكالة الغوث، لا يعفيها من تحميل الأنظمة السياسية العربية والسلطة الفلسطينية مسؤولية تدهور أوضاعها، وعدم أتباعها سياسات عمومية ناجعة وأستراتيجيات طويلة الأمد تتلائم مع الأوضاع الراهنة تواكب فيها خطة التنمية لعام 2030، فمن الضروري إعادة النظر بإتفاقية باريس الاقتصادية للتخلص من التبعية الاقتصادية للإحتلال، حيث أن استمرار السيطرة الاسرائيلية على الحدود الفلسطينية والموارد الطبيعية والشؤون التجارية، وعلى السياسات النقدية والضريبية، يحول دون تحقيق الرؤية الاقتصادية والتنموية للشعب الفلسطيني، ويمنع تحقيق مستوى النمو الاقتصادي الممكن.

ولقد أظهر قرار خطة 2030 أن شعار بـ"ألا يتخلف أحد عن الركب" الذي تكرر أكثر من مره، لا يمكن تجسيده في دولة يتركها العالم بأسره خلف الركب، تعيش تحت وطأة الإحتلال منذ عام 1948، الذي يفرض قيوداً هائلة على الحكومة الفلسطينية بشكل عام وعمل الأونروا بشكل خاص، فلا يمكن لهذه الدولة والمؤسسات الدولية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة وتجسيد مبدئها في عدم ترك أحد من مواطنيها خلف الركب، فالمخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان تعاني من نكبة طمس أخرى، والمناطق المسماة "ج"، التي تشكل ثلثي مساحة الضفة الغربية، يمنع الإحتلال "الإسرائيلي" الوصول إليها والاستثمار فيها، حيث يمنع الإحتلال من خلال ممارسته السياسية المتمثلة في إحكام السيطرة عليها وترحيل سكانها قسراً. وقطاع غزة ومخيماتها ما تزال تحت الحصار "الإسرائيلي" غير القانوني منذ أكثر من 12 سنة، يعيش فيها أكثر من مليون فلسطيني، وهي اليوم على حافة الانهيار، تعاني أزمة إنسانية خانقة، ومدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين الأبدية، التي تم عزلها عن باقي المدن الفلسطينية في محاولة لتدمير النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني، وتخضع المدينة لسلسلة من الإجراءات التهويدية والممنهجة من قبل الإحتلال "الإسرائيلي" لطمس هويتها العربية الفلسطينية ومحاولة إنحاء عمل الأونروا فيها.

وفي الختام يمكن القول بأنه لا مجال لحل أو معالجة مشكلة التنمية في فلسطين والنهوض باللاجئين الفلسطينيين من الركب والعمل على ما يتماشى مع خطة التنمية لعام 2030 بوجود الأحتلال "الإسرائيلي"، وأنه على جميع الجهات تحمل مسؤولياتها اتجاه اللاجئين الفلسطينيين "وكالة الأونروا" في ظل العدوان المستمر والمحاولات الفاشلة لتصفية قضية اللاجئين وإنهاء عمل "الأونروا" التي كانت ومازالت شاهدة على نكبة الشعب الفلسطيني، فالقانون والحق لصالح الشعب الفلسطيني، ولكن يجب إيجاد الوسائل لفرضها على الارض من خلال وحدة الأمة العربية الإسلامية وإنهاء الأنتقسام ودعوة الأطراف الفلسطينية إلى الحوار والاتفاق على حد أدنى فيما بينهم وهو تحرير فلسطين، وان ما يمتلكه الشعب الفلسطيني من استعدادات نضالية، سيجعل من فرض الانسحاب الإسرائيلي من كل مدن وقرى فلسطين وأرضها المحتلة، وعودة اللاجئين وتعويضهم، حلاً ممكناً، يحتاج إلى دعم عربي وإسلامي جاد، وضمن خطة استراتيجية شاملة تحاض على كافة المستويات، السياسية، والدبلوماسية، والقانونية، والثقافية، والاقتصادية.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إبراهيم العيسوي، *التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*، القاهرة، دار الشروق، ط2، 2001.
2. أحمد مصطفى الحسين، *مدخل إلى تحليل السياسات العامة*، المركز العالمي للدراسات السياسية، سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية، الأردن، ط1، 2002.
3. أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، *التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة*، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 303، الكويت، مايو 2004.
4. أولريش شيفر، ترجمة عدنان عباس علي، *أهميار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، عالم المعرفة*، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 371، الكويت، يناير 2010.
5. بريرة البجهم، *الاقتصاد والتنمية*، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للنشر، سوريا، ط1، 2010.
6. جون إلمان سبيرو، ترجمة خالد قاسم، *سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية*، 1987، ب، ط، ب، ت.
7. حسن محمد صلاح، *مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين*، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، ط1، 2014.
8. ديفيد هارفي، ترجمة وليد شحادة، *الوجيز في تاريخ النيوليبرالية*، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2013.
9. روبرت غيلبن، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004.
10. عادل خليفة، *اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة*، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 1996.
11. محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 1998.
12. نصر محمد عارف، *نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية (6)، دار القارئ العربي، مصر، 1981.
13. هشام المكي، *سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل عملية ورؤى نقدية*، مركز نماء للبحوث والدراسات، تساؤلات 3، بيروت ط1، 2014.
14. أحمد سوسة، *العرب واليهود في التاريخ*، القاهرة: العربي للإعلان والنشر والطباعة، 1993، ط2.
15. كمال الصليبي، عفيف الرزاز، *التوراة جاءت من جزيرة العرب*، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط6، 1997.

ثانياً: الدراسات والمقالات

1. آسية بلخير، "الوطن العربي ومواجهة الفقر: من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 439، شتنبر 2015.
 2. بلال غيث كسواني، "الأونروا تتبنى آليات جديدة لمجابهة وقف الدعم الأمريكي"، فلسطين: جريدة الحياة الجديدة، العدد 7972، الخميس: 2018/2/1.
- ثالثاً: رسائل وأطروحات
3. جابر سليمان، "أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة"، سلسلة حوارات السياسات – العالقات اللبنانية الفلسطينية رقم 6 فلسطين: مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، آب/أغسطس 2018.
 4. خديجة عصماني، "إشكالية التنمية في الجزائر" تخصص سياسة وإدارية، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013.
 5. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، (أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2013).
 6. محمد الطويل، "عن مضمرات الفكر الليبرالي محاولة في استجلاء المرجعية ومنظومة القيم الكامنة"، (مركز الدراسات والأبحاث مؤسسة خالد الحسن، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، غشت 2014، المجلد الأول).
 7. محمد محمود ولد محمد، "تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الإنجازات وتراكم الديون الخارجية (نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر 2001-2010)"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صيف - خريف 2012، العددان 59-60.
 8. هشام حسن حسين، "قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة وكالة الغوث الدولية (الأونروا) أنموذجاً، الموصل: آدب الرافدين، العدد 56، 2010
 9. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "أسباب وقف إدارة ترمب تمويل "الأونروا" وخلفياته، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقرير موقف، سبتمبر 2018.
 10. لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الإستعمار، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والسبعون، نيويورك: الأربعاء 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

ثالثاً: مراجع باللغة الأجنبية:

1. Dag Einar Thorsen and Amund Lie. **What is Neoliberalism?** ,Department of Political Science University of Oslo.

المواقع الإلكترونية:

1. موقع العربية CNN: " دعم إضافي "ل للأونروا" ، ب 120 مليون دولار، الشرق الأوسط، الجمعة، 28، سبتمبر/أيلول 2018، الشابكة: <https://arabic.cnn.com/middle-east>
2. موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: <https://www.unrwa.org>
3. نص قرار الجمعية العامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 25 أيلول/ سبتمبر 2015، الشابكة: https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf
4. تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "الأونروا بالأرقام لعام 2017"، الشابكة: <https://www.unrwa.org>
5. خطة التنفيذ الميدانية، مكتب الأونروا الإقليمي، المكتب الإعلامي للأونروا، سوريا: 2012-2013، الشابكة: <https://www.unrwa.org>
6. الجزيرة: "وقف إدارة ترمب تمويل الأونروا، ما الأهداف؟"، 10/9/2018، الشابكة: www.aljazeera.net
7. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعية العامة، "عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى"، الدورة الحادية والسبعين، 30 مارس، 2030.
8. انظر: الأونروا، "الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2016-2021" الشابكة: <https://www.unrwa.org>